



معهد العلمين للدراسات العليا  
قسم القانون

## الشهادة في الدعوى الجزائية

(دراسة مقارنة)

## بين القانون الوضعي وفقه الإمامية

اطروحة تقدم بها الطالب

مصطفى علي عبد الحسين مجید فضل النجم ال شمر  
إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا كجزء من متطلبات نيل  
درجة الدكتوراه في فلسفة القانون العام / الجنائي

بإشراف

الأستاذ الدكتور جمال ابراهيم الحيدري

أستاذ القانون الجنائي

كلية القانون / جامعة بغداد

مدرسة الحقوق سابقاً ( ١٩٠٨ )

٢٠٢٢ هـ النجف الأشرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿وَاسْتَشْهِدُ وَاشْهِدْيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ  
فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضْلِيلٌ إِلَّا هُمْ فَتَذَكَّرُ  
إِلَّا هُمَا الْأُخْرَى﴾

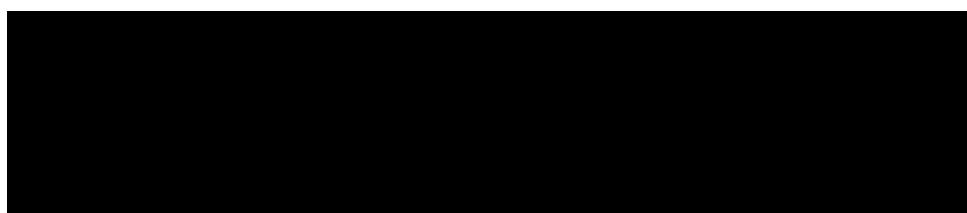
صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة البقرة : الآية ٢٨٢

الله أكابر



الله أكابر



بِاللَّهِ يُلْتَقِي الْجَيْشُ وَالْمُزِينُ الْمَسَاقُ الْمُطَهِّرُ الْحَبِيبُ الْأَكْبَرُ  
الْعَذَابُ الْعَذَابُ وَالْفَرَاتُ وَالنَّبِيلُ وَالْأَنْبَيْلُ الْأَطْفَالُ

وَالْأَوْسَيْلُ وَالشَّفَاعَةُ

(لَهُ الْمَسَاقُ ، سَلِيلُ الْجَبَّ وَالْجَسَبُ ، لَهُ الْأَنْجُونُ كُلُّ مَنْ فِيهِ  
عَنِيبٌ نَبِيُّهُ ، حَانَمَا حَبِيرِلَهُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَجْمَعُهُ تَعَوَّدُ اللَّهُ ، فَمَا فِيهِ  
سُوَاءٌ أَبْيَهُ ، لَهُ الْمَسَاقُ فَقْلُ الْعَذَابُاتُ قَنْبُهُ ، شَانِيُ الْفَرَاتُ جَبِيمًا  
وَالْمَسَاقُ سَبِيُّهُ )  
أَلْخَاتِي بَلْتَجِي بَلْتَنَا ...

مَلِكُ الْجَنَّاتِ

اللَّهُ عَزَّاللهُ تَعَالَى

إلى شفيعنا يوم القيمة خاتم الأنبياء المصطفى محمد(ص)

إلى الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

إلى سيدنا المعصومة فاطمة الزهراء بنت محمد المصطفى

إلى الإمام الحسن بن علي الجبني

إلى سيد الشهداء الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب

إلى الإمام علي بن الحسين السجاد

إلى الإمام محمد بن علي الباقي

إلى الإمام جعفر بن محمد الصادق

إلى الإمام موسى بن جعفر الكاظم

إلى الإمام علي بن موسى الرضا

إلى الإمام محمد بن علي الجواد

إلى الإمام علي بن محمد الهادي

إلى الإمام الحسن بن علي العسكري

إلى الإمام الحجة بن الحسن المهدي

## إلَاهَاءُ

إِلَى أَخِي الشَّهِيدِ كَارَسْ عَلَيْهِ عَبْدُ الْحَسِينِ النَّجَمِ (رَحْمَةُ اللَّهِ)

إِلَى أَخِي الشَّهِيدِ نَسِيرٍ عَلَيْهِ عَبْدُ الْحَسِينِ النَّجَمِ (رَحْمَةُ اللَّهِ)

إِلَى أَخْتِي الشَّهِيدَةِ زَهْرَاءِ عَلَيْهِ عَبْدُ الْحَسِينِ النَّجَمِ (رَحْمَةُ اللَّهِ)

إِلَى مَنْ كَانَ طَوَالُ الْوَقْتِ جَانِبِي، وَأَصْبَحَتْ سَنَدًا لِي، وَسُوفَ تَبْقَى تَعْلَمُنِي

كَيْفَ أَخْتَ عنِ الْحَقَائِقِ... أُمِّي الْغَالِيَةُ الْكَبِيرَةُ

إِلَى... أَبِي

إِلَى زَوْجِي الْعَزِيزَةِ، الَّتِي وَقَفَتْ مَعِي فِي مَحْنَتِ الْدِرَاسَيَّةِ

إِلَى كُلِّ أَفْرَادِ عَائِلَتِي الْحَمْرَاءِ

أَهْدَى بَحْثِي هَذَا...

## الاهداء

إلى علماء الحوزة العلمية الشريفة وأساتذة فقه الإمامية كل من ..

مؤسسة الحوزة العلمية في مدينة النجف الاشرف الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ثقة الاسلام الشيخ محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، الشيخ محمد بن محمد النعمان المفيد، كبير العلماء الشيخ أبي جعفر محمد الصدوق، الفقيه أبي القاسم علي الشريف المرتضى، سلطان العلماء الشيخ أبي القاسم نجم الدين المحقق الحلي، الشيخ محمد حسن النجفي، الفقيه الشيخ جعفر بن خضر كاشف الغطاء، أستاذ الفقهاء الشيخ أحمد بن محمد الارديبيلي، العارف السيد علي بن الحسين القاضي، السيد المفكر محمد حسين الطباطبائي، السيد أبي الحسن الاصفهاني، أستاذ المجتهدين أبي القاسم بن علي أكبرالخوئي، العلامة السيد عبد الاعلى السبزواري، العلامة الشيخ محمد رضا المظفر، الشيخ احمد الوائلي ، الشيخ محمد رضا الشبيب ، الشيخ عباس القمي .

إلى علماء القانون الأفضل كل من ...

مؤسس مدرسة الحقوق في بغداد وعميدها الاول السيد موسى كاظم الباجي جي، الأستاذ حكمت بك سليمان، الأستاذ توفيق السويدي، الأستاذ ناجي السويدي، الأستاذ رؤوف رفعت الجادرجي، الأستاذ منير القاضي، الدكتور حسن علي ذنون، الدكتور عبد المجيد الحكيم،الدكتور عبد الحبار عريم، الدكتور علي حسين الخلف، الدكتور صلاح الدين ناهي، الدكتور محمد طه البشير، الدكتور مصطفى الزلمي، المحامي عباس الحسيني، الدكتور احسان الناصري، الأستاذ عبد الامير العكيلي، الدكتور سليم حرية، الدكتور أكرم نشأت، الدكتور سلطان الشاوي، الدكتور سامي النصراوي، الدكتور منذر الشاوي ، الدكتور عصام العطية، الدكتور ماهر عبد شويف الدرة، الدكتور ضاري خليل محمود، الأستاذ عبد جليل بربو، القاضي ضياء شيت الخطاب، الأستاذ عبد الرحمن البزار ، الأستاذ عبد الباقي البكري، الدكتور فائق محمود الشمام، القاضي ابراهيم المشاهدي، قاضي بغداد الاول عبد القادر ابراهيم علي ، الأستاذ عبد الرحمن خضر ، الدكتور علي راشد ، الدكتور فخرى عبد الرزاق الحديثي، الدكتور حسن عودة زعال، الأستاذ علي السمائل، الدكتور مالك دوهان الحسن ، الدكتور أحسان المفرجي ، الدكتور هاشم الحافظ، الدكتور سعدون العامري ، الدكتور عدنان العابد، الشاعر الكبير جميل صدقى الزهارى،أستاذنا القاضية صبيحة داود ، الدكتور عبد الرزاق احمد السنھوري ، الدكتور محمود نجيب حسني، الدكتور احمد فتحي سرور، الدكتور رمسيس بهنام، الدكتور رؤوف عبيد، المستشار جندي عبد الملك،الأستاذ احمد امين بك،الأستاذ عمر لطفي بك .

## شكر وعرفان

أنقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذى الكبير العالم في القانون الجنائي الذين تلمنذت على أيده ( الاستاذ الدكتور جمال ابراهيم الحيدري المحترم ) ..

وأنقدم بالشكر جزيل إلى الأساتذة كل من المرجع الديني الشيخ اسحاق الفياض، المرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم ، المرجع الديني السيد هادي المدرسي ، المرجع الديني الشيخ محمد باقر الايراني ، السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى الأستاذ القاضي فائق زيدان ، استاذنا الدكتور صاحب محمد حسين نصار ، الاستاذ المتمرس الاول في جامعة الكوفة الدكتور محمد حسين الصغير، الاستاذ الدكتور حسن الحكيم، الاستاذ القاضي مسلم متعب مدب ، القاضي محمد كرماسه ، استاذنا الدكتور فخرى عبد الرزاق الحديثي، استاذنا الدكتور حسن عودة زعال ، استاذنا الدكتور عزيز الخفاجي ،استاذنا الدكتور غازي الفيصل ، استاذى الدكتور علي كاشف الغطاء، الدكتور علي حمرة عسل الخفاجي ، استاذنا الدكتور حسون عبيد الفتلاوي، استاذنا الدكتور تميم طاهر احمد الجادر الذين مدوا يد العون لي في مرحلتي التحضيرية والبحث ..

وأنقدم بالشكر إلى السادة القضاة في مجلس القضاء الاعلى، وإلى الاخوة العاملين في مكتبة الروضة الحيدرية، ومكتبة الروضة العباسية، ومكتبة الروضة الحسينية، ومكتبة كلية القانون في جامعة بغداد (مدرسة الحقوق سابقاً)، وكلية الحقوق النهرین، وكلية قانون كربلاء، وكلية القانون بابل، وكلية القانون في جامعة الكوفة، وكلية قانون كربلاء، وكلية قانون القدسية، وكلية القانون البصرة، وبقية كليات القانون في العراق، ومكتبة المعهد القضائي، ودار الإفتاء العراقية، ومكتبة المجمع العلمي العراقي، والمكاتب المركزية في الجامعات العراقية، ومكتبة دار العلم في النجف الاشرف، ومكتبة القانون المقارن، ومكتبة القانونية، ومكتبة السنوري، ومكتبة دار المسلة، ومكتبة الجامعة الدينية في النجف الاشرف، ومكتبة معهد العلمين للدراسات العليا، ومكتبة جامع الهندي في النجف الاشرف، ومكتبة كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد، وكلية الفقه في جامعة الكوفة، ومكتبة كلية العلوم الإسلامية في جامعة كربلاء ، ومكتبة كلية الفقه في النجف الاشرف ، ودار الكتب والوثائق العراقية ، ومكتبة زين الحقوقية ، ومكاتب الحويش في النجف الاشرف.

والله ولي التوفيق

الباحث

## **المُلْخَص**

تعد الشهادة من أهم الأدلة المعنوية في الدعوى الجزائية ، التي نظم أحكامها المشرع العراقي في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل من جهتين الأولى كون الشهادة إجراء قانونياً لابد منه تقوم به المحاكم الجزائية ، والثانية كون الشهادة دليل إثبات في الدعوى الجزائية لا يمكن الاستغناء عنه . وأيضاً نظمت القوانين الوضعية ومنها قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل ، وقانون الاجراءات الجنائية المصرية رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٠١، ١٩٥٠ المعدل ، وقانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٤ المعدل الأحكام العامة للشهادة في الدعوى الجزائية ، وحددت آليات العمل بها أيضاً في المحاكم الجزائية ، ولكن كانت هذه المعالجات سطحية ، ولا تتناسب مع أهمية الشهادة في الدعوى الجزائية .

وإن البحث في الشهادة في الدعوى الجزائية يرتكز على مشكلة رئيسة ، وهي أن الشهادة كدليل أثبات من جهة ، وكإجراء قانوني من جهة أخرى مختلفة في القوانين الوضعية عن فقه الإمامية .

أما معالجة فقه الإمامية لهذه المشكلة جاءت معالجة تامة و شاملة منذ ١٤ عشر قرنا ، لأن مذهب الإمامية من أقدم المذاهب ، وهو جزءاً من الشريعة الإسلامية ، التي هي صاحبة الفضل في إيجاد الأحكام التفصيلية للشهادة في الدعوى الجزائية ، التي عرفت الشهادة قبل التشريعات القديمة والحديثة ، وقد قدّم فقه الإمامية نموذجاً رائعاً يفوق عمل التشريعات العربية والغربية ، وقد وضع فقه الإمامية أساسيات الشهادة في الدعوى الجزائية ، بعكس القوانين الوضعية التي ركزت على بعض الأحكام المحددة للشهادة دون الأخرى.

وقد قدمت في بحثنا هذا لمحه تاريخية عن تطور الشهادة في الدعوى الجزائية ، وقد بينا المفاهيم الأساسية للشهادة في الدعوى الجزائية من جهة ، وتناولنا احكام الشهادة في الدعوى الجزائية ، وأيضاً تناولنا القيمة القانونية للشهادة كدليل اثبات في الدعوى الجزائية ، وقد ذكرنا أهم موارد الخلاف والاتفاق بين القوانين الوضعية من جهة ، وفقه الإمامية من جهة أخرى ، وقد انتهى البحث بخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي توصلنا إليها ، والمقترنات المطروحة .

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
٢	<b>أولاً: أهمية الدراسة</b>
٣	<b>ثانياً: مشكلة الدراسة</b>
٤	<b>ثالثاً: منهج الدراسة</b>
٥	<b>رابعاً: نطاق الدراسة</b>
٥	<b>خامساً: خطة الدراسة</b>
٨	<b>التمهيد: لمحات تاريخية عن تطور الشهادة في الدعوى الجزائية</b>
١٠	<b>المبحث الأول: تطور الشهادة في العصور القديمة</b>
١١	<b>المطلب الأول: تطور الشهادة في العصور البدائية القديمة</b>
١٤	<b>المطلب الثاني: تطور الشهادة في العصور القبلية القديمة</b>
١٧	<b>المبحث الثاني: تطور الشهادة في العصور الوسطى</b>
١٨	<b>المطلب الأول: تطور الشهادة في العصور الوسطى عند الرومان</b>
٢١	<b>المطلب الثاني: تطور الشهادة في العصور الوسطى عند الفراعنة</b>
٢٥	<b>المبحث الثالث: تطور الشهادة في القوانين العراقية</b>
٢٦	<b>المطلب الأول: تطور الشهادة في القوانين العراقية القديمة</b>
٢٩	<b>المطلب الثاني: تطور الشهادة في القوانين العراقية الحديثة</b>
٣٢	<b>المبحث الرابع: موضع الشهادة في فقه الإمامية</b>
٣٣	<b>المطلب الأول: موضع الشهادة في القرآن الكريم</b>
٣٥	<b>المطلب الثاني: موضع الشهادة في السنة النبوية الشريفة</b>
٣٦	<b>المطلب الثالث: موضع الشهادة عند فقهاء الإمامية</b>
١١٣-٤١	<b>الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للشهادة في الدعوى الجزائية</b>
٤٢	<b>المبحث الأول: تعريف الشهادة في الدعوى الجزائية واسسها</b>
٤٣	<b>المطلب الأول: تعريف الشهادة في الدعوى الجزائية</b>
٤٣	<b>الفرع الأول: الشهادة في لغة والاصطلاح</b>
٤٩	<b>الفرع الثاني: الشهادة في فقه الإمامية</b>
٥١	<b>المطلب الثاني: أساس الشهادة في الدعوى الجزائية</b>
٥١	<b>الفرع الأول: أساس الشهادة في القانون الوضعي</b>

٥٨	الفرع الثاني: أساس الشهادة في فقه الإمامية
٦١	المبحث الثاني: أنواع الشهادة في الدعوى الجزائية
٦٢	المطلب الأول: أنواع الشهادة في القانون الوضعي
٦٢	الفرع الأول: الشهادة من ناحية ادراكتها
٧١	الفرع الثاني: الشهادة من ناحية موضوعها
٧٦	الفرع الثالث: الشهادة من ناحية صحتها (شهادة الزور)
٨١	المطلب الثاني: صور الشهادة في فقه الإمامية
٨١	الفرع الأول: الشهادة الأصلية
٨٣	الفرع الثاني: الشهادة على الشهادة
٨٦	الفرع الثالث: الشهادة الاستقاضة
٨٨	الفرع الرابع: الشهادة الزور
٩١	المبحث الثالث: ذاتية الشهادة في الدعوى الجزائية
٩٢	المطلب الأول: التمييز بين الشهادة والخبرة
٩٢	الفرع الأول: التمييز بين الشهادة والخبرة في القانون الوضعي
٩٧	الفرع الثاني: التمييز بين الشهادة والخبرة في فقه الإمامية
١٠٠	المطلب الثاني: التمييز بين الشهادة والقرائن
١٠٠	الفرع الأول: التمييز بين الشهادة والقرائن في القانون الوضعي
١٠٤	الفرع الثاني: التمييز بين الشهادة والقرائن في فقه الإمامية
١٠٧	المطلب الثالث: التمييز بين الشهادة والأقرار (الاعتراف)
١٠٧	الفرع الأول: التمييز بين الشهادة والأقرار في القانون الوضعي
١١١	الفرع الثاني: التمييز بين الشهادة والأقرار في فقه الإمامية
١٩١-١١٥	الفصل الثاني: أحكام الشهادة في الدعوى الجزائية
١١٦	المبحث الأول: الشهادة كأجزاء من إجراءات التحقيق الابتدائي
١١٧	المطلب الأول: الشخص المكلف بالشهادة
١١٧	الفرع الأول: تعريف الشاهد في الدعوى الجزائية
١٢٢	الفرع الثاني: صفات الشاهد في الدعوى الجزائية
١٤٤	المطلب الثاني: أداء الشهادة في مرحلة التحقيق الابتدائي
١٤٥	الفرع الأول: أداء الشهادة في القانون الوضعي
١٥٥	الفرع الثاني: أداء الشهادة في فقه الإمامية

١٥٧	المطلب الثالث: موانع الشهادة في الدعوى الجزائية
١٥٨	الفرع الأول: موانع الشهادة في القانون الوضعي
١٦٤	الفرع الثاني: موانع الشهادة في روایات الإمامية
١٧١	المبحث الثاني: الشهادة كأجزاء من إجراءات التحقيق القضائي (المحاكمة)
١٧٢	المطلب الأول: أداء الشهادة في مرحلة التحقيق القضائي (المحاكمة)
١٧٣	الفرع الأول: أداء الشهادة في القانون الوضعي
١٨١	الفرع الثاني : أداء الشهادة في فقه الإمامية
١٨٤	المطلب الثاني: الرجوع عن الشهادة في الدعوى الجزائية
١٨٥	الفرع الأول: الرجوع عن الشهادة في القانون الوضعي
١٨٨	الفرع الثاني: الرجوع عن الشهادة في روایات الإمامية
٢٤٥-١٩٣	الفصل الثالث: القيمة القانونية للشهادة كدليل إثبات في الدعوى الجزائية
١٩٦	المبحث الأول: دور الشهادة كدليل إثبات خاص في الدعوى الجزائية
١٩٧	المطلب الأول: دور الشهادة بالإثبات الجزائري في القانون الوضعي
١٩٧	الفرع الأول: الشهادة في جريمة السرقة
٢٠٢	الفرع الثاني: الشهادة في جريمة الزنا الزوجية
٢٠٧	الفرع الثالث: الشهادة في جرائم القذف والسب
٢١٣	المطلب الثاني: دور الشهادة بالإثبات الجزائري في روایات الإمامية
٢١٤	الفرع الأول: الشهادة في حد السرقة
٢١٩	الفرع الثاني: الشهادة في حد الزنا
٢٢٣	الفرع الثالث: الشهادة في حد القذف
٢٢٨	المبحث الثاني: سلطة المحكمة في تقدير الشهادة في الدعوى الجزائية
٢٢٩	المطلب الأول: سلطة المحكمة بتقدير قيمة الشهادة في القانون الوضعي
٢٤٠	المطلب الثاني: سلطة القاضي بتقدير قيمة الشهادة في روایات الإمامية
٢٦٠-٢٤٦	الخاتمة
٢٩٩-٢٦١	المصادر والمراجع